مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وإقليم كوردستان – العراق للمدة (1988 – 2019)
اسم الكاتب: إدريس رمضان حجي، محمد سلمان محمد البروري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3804
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Role of Monetary Policy Indicators in Achieving Monetary Stability in Iraq and The Kurdistan Region - Iraq for the Period (1988-2019)

Idrees R. Haji [1] , Mohamed S. Mohamed [2]

[1] Administration and Economics College- Department of Finance and Banking- Salahaddin University-Erbil.

[2] Administration and Economics Colleg e- Department of Economic- Salahaddin University-Erbil

Corresponding author: Idrees R. Haji, Administration and Economics College- Department of Finance and Banking- Salahaddin University-Erbil

Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41 , No. 136
Dec 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Haji, Idrees R.; Mohamed, Mohamed S., (2022). " The Role of Monetary Policy Indicators in Achieving Monetary Stability in Iraq and The Kurdistan Region - Iraq for the Period (1988-2019)"***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41(*136*), 141 -168, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.176213

Article History: *Received*: 22/3/2022; *Revised*: 10/4/2022; *Accepted*: 8/5/2022; *Published*: 1/12/2022 .

Abstract

The monetary policy used by the Central Bank has an important and prominent role in the economic activity of the country because it is based on monitoring the money supply through which the bank seeks to achieve its final goals of monetary stability, so the aims of this research is to Clarify the role of monetary policy indicators and its impact in achieving Monetary stability in Iraq for the period (1988-2019) using the (Co-integration) tests and the Autoregressive Distributed Time Gaps (ARDL) model, based on the premise that monetary policy has a major role in achieving monetary stability, and the research reached some conclusions, the most important of which is that there are Positive and negative effects of monetary policy indicators through their effects on the economic variables related to monetary stability, and accordingly, it is necessary to work on achieving monetary stability by activating and diversifying these indicators so that they become more appropriate to achieve their goals of monetary and economic stability, through building a banking system A sophisticated that contributes to the development of the local money markets by enhancing competition between commercial banks and building the confidence of individuals in them .

Keywords

Monetary Policy, Monetary Policy Indicators, Monetary Stability, Relationship And Impact, The Central Bank Of Iraq.

ورقة بحثية

دور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وإقليم كوردستان- العراق للمدة (١٩٨٨ – ٢٠١٩)

إدريس رمضان حجي [١]، محمد سلمان محمد البرواري [٢]

[١]كلية الإدارة والاقتصاد- قسم المالية والمصرفية- جامعة صلاح الدين-اربيل.

[٢] كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد- جامعة صلاح الدين-اربيل.

المؤلف الواسل: إدريس رمضان حجي ، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم المالية والمصرفية- جامعة صلاح الدين-اربيل.

Idrees.haji@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2022.176213

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢٢/٣/٢٢؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢٢/٤/١٠؛ *القبول:* ٢٠٢٢/٥/٨؛ *النشر:* ٢٠٢٢/١٢/١.

المستخلص

للسياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي دور مهم وبارز في النشاط الاقتصادي للبلد ، وذلك لأنه القائم على مراقبة عرض النقود والتي يسعى البنك من خلالها إلى تحقيق أهدافه النهائية والمتمثلة بالاستقرار النقدي، لذلك فإن الهدف من هذا البحث هو بيان دور مؤشرات السياسة النقدية وأثره في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٩) وذلك باستخدام اختبارات التكامل المشترك (Co-integration) وأنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، منطلقًا من فرضية مفادها أن للسياسة النقدية دورًا كبيرًا في تحقيق الاستقرار النقدي ، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها إن هناك آثارًا إيجابية وسلبية لمؤشرات السياسة النقدية من خلال تأثراتها على المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاستقرار النقدي، وبناء على ذلك فإنه من الضروري العمل على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تفعيل هذه المؤشرات وتنويعها حتى تصبح أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها المتمثلة بالاستقرار النقدي والاقتصادي ، وذلك من خلال بناء نظام مصرفي متطور يسهم في تطوير أسواق النقد المحلية من خلال تعزيز المنافسة بين المصارف التجارية وبناء ثقة الأفراد بها.

.

الكلمات المفتاحية

السياسة النقدية، مؤشرات السياسة النقدية، الاستقرار النقدي، العلاقة والأثر، البنك المركزي العراقي، العراق.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤١)، العدد (١٣٦))،
كانون الأول ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشوط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: حجي، إدريس رمضان، البرواري، محمد سلمان محمد ،(٢٠٢٢). "دور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وإقليم كوردستان- العراق للمدة (١٩٨٨–٢٠١٩)" ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٦)، ١٤١-١٦٨،

https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يعد الاستقرار النقدي ظاهرة متشعبة الجوانب ومتعددة الأبعاد وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، وتعد أحد المشكلات الاقتصادية التي تأخذ قسطاً كبيراً من الاهتمام من طرف الحكومات والخبراء الاقتصاديين، وتمثل السياسة النقدية أداة رئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة والتي تسعى بدورها إلى تحقيق الاستقرار النقدي ، إذ تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل. ويعد دور البنك المركزي ذا اهمية بالغة في إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي بالدرجة الأولى. وضمن هذا الإطار انصرفت البنوك المركزية في بعض الدول التي فصلت وظيفة الإشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية، إلى التركيز على الاستقرار النقدي كهدف رئيس لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم. أمّا البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك، فتعتبر مسؤولة عن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية وعن توفير البيئة المصرفية المناسبة إلى جانب وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

أولاً: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي (هل السياسة النقدية السليمة ومؤشراته التي يقوم بها البنك المركزي كفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي في العراق)؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية السياسة النقدية للبنك المركزي التي تؤثر في مسيرة التحول الاقتصادي وآليات انتقال الاثار النقدية إلى الهيكل الاقتصادي، وذلك لأن الاستقرار النقدي يعد الهدف الاساس الذي يسعى البنك المركزي من خلال مؤشراته إلى تحقيقه عند تنفيذه لسياسته النقدية بما ينسجم مع عمل السياسات الاخرى المالية والتجارية الساعية إلى تحقيق الاستقرار النقدي على مستوى الاقتصاد الوطني.

ثالثاً:هدف البحث

يأتي هدف البحث من خلال دراسة العلاقة الوثيقة بين السياسات النقدية السليمة وبين تحقيق الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار الصرف وأسعار الفائدة كل من زاويته الخاصة التي تتوخاها السياسات الاقتصادية العامة في العراق للمدة (١٩٨٨– ٢٠١٩).

رابعاً: فرضية البحث

يستند البحث على الفرضية الرئيسة الآتية (إن لمؤشرات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي أثرًا على الاستقرار النقدي في العراق). وينبع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات االفرعية الآتية:

فرضية العدم: إن السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي غير كفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي خلال مدة البحث.

الفرضية البديلة: إن السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي العراقي كانت كفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي خلال مدة البحث .

خامساً: نطاق البحث: يتضمن نطاق البحث مايأتي:

١- **الحدود المكانية:** البنك المركزي العراقي بصفته المسؤول الاول والمباشر عن الاستقرار النقدي من خلال مؤشرات السياسة النقدية التي يتبعها.

٢-**الحدود الزمانية** : تمثلت بالمدة (١٩٨٨- ٢٠١٩)، التي إعتمد خلالها البنك المركزي في سياسته النقدية ومؤشراته.

سادساً: أسلوب البحث (منهج البحث):

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي (المنهج الوصفي) والأسلوب الكمي(المنهج القياسي) باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس وتحليل دور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٨٨- ٢٠١٩) معتمداً بذلك على البيانات الرسمية التي نشرتها كل من وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء في العراق والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

سابعاً: إطار البحث وهيكله:

لغرض التوصل إلى أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الاول (مفهوم السياسة النقدية وتطوره ومؤشراته والاستقرار النقدي)، في حين خصص المبحث الثاني بالجانب التطبيقي للبحث (توصيف متغيرات الانموذج واختبار الثبات والاستقرارية وتقدير النمإذج القياسية وإختيار أفضل أنموذج لقياس وتحليل دور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٨٨- ٢٠١٩) واخيرا اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

ثامناً: الدراسات السابقة:

يعد الاستقرار النقدي أحد أهداف السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي، والذي تسعى إليه العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها، ولتحقيق ذلك فقد أختلفت المؤشرات او المتغيرات التي استخدمتها السياسة النقدية في الدول المختلفة من أجل تحقيق الاستقرار النقدي ، لأن دور هذه المؤشرات يتباين بين دول العالم، أي إن دوره وأثره غير حاسمين في كل الحالات ولكل الدول، ويركز البحث الحالي على دور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، لذا يتم تسليط الضوء على الدراسات التي تخدم هدف البحث، ومن هذه الدراسات:

١-**دراسة (Gertler & Clarida,2000) بعنوان (Monetary Policy Rules & Macroeconomic Stability: Evidence Some Theory)**، يهدف الدراسة إلى توضيح دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والكلي من خلال استعراض بعض النظريات الاقتصادية التي تفسر فاعلية سياسة البنك المركزي النقدية ودورها في تحقيق هذا الاستقرار من خلال تناول بعض

التجارب لعدد من الدول التي استطاعت من خلال السياسة النقدية معالجة الصدمات الاقتصادية المختلفة ذات الآثار السلبية في الاقتصاد وتصحيح حالات الاختلال التي تصيب النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية ، وتوصل الدراسة إلى أن استقلال البنوك المركزية في قراراتها وأدواتها هي الضمان الأساسي لأقصى فاعلية للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار، فضلاً عن ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخصوصاً السياسة النقدية والمالية لمعالجة الصدمات وتصحيح الاختلال ، وإن تكامل السياسات الاقتصادية النقدية والمالية يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في هذه الدول.

٢- دراسة (Al-Mashhadani and Al Tohme, 2012) **بعنوان دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٩)**،هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة أبرز الأدوات النقدية المستخدمة من قبل السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، وبيان مدى تحقيق الاستقرار النقدي، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية غير قادرة على إحداث الاستقرار السعري المطلوب في الاقتصاد العراقي كون الأخير يعاني من إختلالات هيكلية حقيقية في مجال الصناعة والاستثمار والأسواق المحلية كسوق العمل وسوق السلع والخدمات ، إذ يحتاج العراق لمعالجة هذه الاختلالات إلى تنسيق وتفعيل السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة المالية، السياسة الاستثمارية والسياسة الإنتاجية)، وأوصت الدراسة بضرورة معالجة الاحتلالات الهيكلية في البنى التحتية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من خلال تظافر جهود السياسات الاقتصادية الكلية إلى جانب السياسة النقدية من أجل إدخال إصلاحات إقتصادية قطاعية في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات والصناعات الاستخراجية والتحويلية من خلال خطة إقتصادية شاملة، كما أوصت بالعمل على استقرار سعر صرف الدينار العراقي عن طريق مزادات بيع العملة كون استقرار سعر الصرف يمثل أحد الأسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو والتطور الاقتصاديين في البلد من مشاركة البنك المركزي العراقي في صياغة وإعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات إقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاث الرئيسة (سوق النقد، سوق السلع والخدمات ، وسوق العمل).

٣- دراسة (Jaber, 2013) **بعنوان السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، حالة الجزائر** ، يهدف هذا البحث إلى إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة، والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن، وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالبحث، وتوصل البحث إلى أن السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية، ولإنجاحها لابد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة، كما توصل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر غير فاعلة، ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي استطاعت أن تحتل مكانة مهمة في

التحكم بمعدل التضخم وتصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية على الرغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر، وأوصى البحث بتشجيع الصادرات خارج قطاع النفط، والنهوض بقطاع الصناعة والزراعة والاستفادة من خبرات الدول الرائدة في هذا المجال، والاستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية ، والعمل على توسيع السوق النقدية وتطويرها وكذلك السوق المالية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة.

٤- **دراسة (Dakhil Allah, 2014)، بعنوان تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي** ، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لبنك ليبيا المركزي ، وخلصت إلى ضعف فعالية السياسة النقدية لبنك ليبيا المركزي كونها غير واضحة المعالم والاهداف، إضافة إلى عدم إلمام البنك المركزي بآليات التفاعل بين أدوات السياسة النقدية والمتغيرات المستهدفة بالاقتصاد الليبي، وقد ذهبت الدراسة إلى أن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي الليبي كان سلبيا، وأوصت الدراسة بتطوير البيئة المصرفية، ومراجعة القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ والمعدل بالقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢، ودعت الدراسة إلى تحرير الأسعار، وترشيد الإنفاق العام لمعالجة مشكلة فائض السيولة في الاقتصاد، ووضع إستراتيجية واضحة المعالم للسياسة النقدية لها.

المبحث الأول: السياسة النقدية والاستقرار النقدي مدخل نظري

اولا: مفهوم السياسة النقدية ومؤشراته

تعد السياسة النقدية أداة رئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل. ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوماً محدداً إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٣)، وظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الكلية من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب. إذ تقوم السياسة النقدية التقليدية بإدارة ومراقبة عرض واستخدام النقود في الاقتصاد ومراقبة الصرف الأجنبي لتحقيق أهداف معينة. أما السياسة النقدية الحديثة فتميل إلى توسيع المفهوم ليغطي تنظيم سيولة الاقتصاد القومي في مجموعه دون الوقوف عند حدود الرقابة على عرض واستخدام النقود (The National Bank of Egypt, 2003, 37).

إتخذت السياسة النقدية أبعادا أوسع وأهمية أكبر منذ بداية القرن العشرين، لتلعب دورها في معالجة المشاكل الاقتصادية، إذ اصبح تنظيم وإدارة الكتلة النقدية يمثل هدفا مرحلياً وصولاً إلى الاهداف النهائية (Yahya, 2001, 129). والسياسة هي تصريح او فهم عام يقود ويرشد تفكير المسؤولين عند اتخاذهم القرارات وتحقيق الاهداف، وان كل من السياسات والاهداف تقود الفكر والعمل والفرق بينهما هو ان الاهداف هي نقاط النهاية للتخطيط بينما السياسات هي الطريق الذي تسير فيه القرارات نحو هذه النهايات، بعبارة أخرى إن

الهدف هو ما نريد تحقيقه في حين إن السياسة هي الطريق الذي نتبعه للوصول إلى الهدف (Al-Ghalaby, 2015, 170-171).

إن معنى السياسة من وجهة نظر السياسيين هو(ذلك الفرع من العلوم الذي يتناول نظرية وتنظيم وحكومة ممارسة الدولة)أو هي(علم السلطة) أي إن السياسة تتوزع بين مركزين للاهتمام هما المؤسسات والسلطة، اما معنى السياسة الذي يستخدم في الاقتصاد فهو يذهب لتحقيق الهدف وكذلك طريقة إدارة الحياة الاقتصادية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال المؤسسات والسلطة المتمركزة بيد الجهات التي عليها إدارة الحياة الاقتصادية الكلية (Samuelson and Nordhaus, 2006, 565).

اختلفت التعاريف والمفاهيم الاقتصادية للسياسة النقدية بسبب الاختلاف الفكري للكتّاب الاقتصاديين، وهنا سيتم تناول بعض التعاريف المختلفة من وجهات نظر متباينة، إذ يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها عبارة عن الاجراءات التي تسير عليها السلطات النقدية للتأثير في عرض النقود والكلفة والائتمان لغرض تحقيق اهداف اقتصادية وطنية معينة(Labonte,2013, 3). وعرفت على أنها عبارة عن الاجراءات المتخذة من لدن السلطات النقدية بقصد إحداث أثر في الاقتصاد الكلي وضمان استقرار أسعار الصرف (Bukhari, 2010, 59). وكذلك عرفها EINAIG بأنها تشتمل على القرارات والاجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كان هدفها نقديًا، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي(Meftah, 2005, 98). وللسياسة النقدية معنيان المعنى الضيق للسياسة النقدية هي تلك الاجراءات التي تهدف إلى التأثير في مستوى الانفاق الكلي، وذلك عن طريق التأثير في كلفة الائتمان أما المعنى الواسع لها؛ هي العمليات التي يقوم بها البنك المركزي لغرض التأثير في حجم النقد والائتمان وحجم وتركيب الدين الحكومي (Razzaq, 2011, 22). ومن التعاريف والمفاهيم السابقة يمكن القول إن السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات والوسائل والأدوات التي يتبعها البنك المركزي من أجل السيطرة على عرض النقد وما يرتبط به من متغيرات اقتصادية مثل سعر الفائدة وحجم الائتمان وذلك باستخدام مختلف الأدوات النقدية المتمثلة بالاحتياطي القانوني والاصدار النقدي والأدوات الكمية والنوعية الأخرى بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

ثانياً : مؤشرات السياسة النقدية Indicators of Monetary Policy

تفرز السياسة النقدية بعض المؤشرات أو مايسمى بالمتغيرات ذات العلاقة بالاستقرار النقدي والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على النشاط الاقتصادي ومن بين هذه المؤشرات (عرض النقد ، سعر الفائدة ، سعر الصرف ،معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي) .

١- عرض النقد (Money Supply)

يمكن تعريف عرض النقد بأنه (العرض الكلي لوسائل الدفع التي يمتلكها الجمهور بصورة عامة والمعدة للإنفاق خلال فترة زمنية محددة، ولا يشمل الأرصدة النقدية الموجودة في حسابات المؤسسات الحكومية والبنوك المركزية والتجارية والخزانة العامة للدولة لكونها ناتجة عن العمليات غير التجارية) (Al-Dulaimi, 1990, 107). فمكونات عرض النقد تختلف من دولة إلى أخرى بحسب تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي ، إذ تزداد

مكونات عرض النقد كلما كانت الدولة متقدمة والعكس في الدول النامية. ومن أبرز مكونات عرض النقد هي ما يأتي (Schiller,2003,226):-

١-١-**عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1):** يطلق عليه أحيانا (بالكتلة النقدية) فهو يمثل إجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للمبادلة والمصدرة من قبل المؤسسات المالية التي تمتلك قدرة الإصدار النقدي. فالبنك المركزي هو الذي يتولى إصدار النقود القانونية والمصارف التجارية هي التي تقوم بخلق الودائع، ويمثل هذا النوع العملات في التداول(العملة القانونية بنوعيها الورقية والمعدنية) إلى جانب الودائع الجارية تحت الطلب(حساب الصكوك)، ويمتاز هذا النوع بالسيولة العالية (Samuelson and Nordhaus, 2006, 565).وهذا التعريف لعرض النقد هو المستخدم في الاحصاءات المالية التي يعدها صندوق النقد الدولي ، وأخذت بها البنوك المركزية في الدول المختلفة (Yahya, 2001, 39) لان استخدامه يسمح بالتركيز على وظيفة النقد كوسيط للتبادل كما إنه يتأثر بالابتكارات المالية خاصة إذا احتوى على مبالغ نقدية غير مستثمرة، ويصبح من السهولة تحويلها إلى أشكال أخرى تخرج عن المفهوم الضيق. أي إن عرض النقد بالمفهوم الضيق يساوي : **صافي العملة(المعدنية والورقية) في التداول + الودائع النقدية الجارية الخاصة لدى المصارف التجارية .**

١-٢-**عرض النقد بالمفهوم الواسع(M2):**- ويطلق عليه عادة (بالسيولة الكلية) فهو يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) إلى جانب أشباه النقود (الذي يشمل كل من ودائع التوفير وودائع لأجل)(أبو شاور وعبدالمهدي،٢٠١١، ١٥٩) ويدخل في إطار هذا التعريف لعرض النقد إضافة الودائع الزمنية والودائع الادخارية الخاصة لدى المصارف التجارية إلى عرض النقد بالمعنى الضيق(Yahya, 2001, 40).أي إن عرض النقد بالمعنى الواسع يساوي : **عرض النقد بالمعنى الضيق + الودائع الزمنية (الآجلة والتوفير) + الودائع الادخارية الخاصة لدى المصارف التجارية.**

١-٣-**عرض النقد بالمفهوم الاوسع(M3):** ويطلق عليه عادة (بالسيولة المحلية) فهو يعطي معنى اشمل لعرض النقد، ويستخدم هذا المفهوم في البلدان المتقدمة بسبب التطور الكبير الذي شهدته في المجال النقدي والمالي فتطورت وتوسعت الاسواق المالية بشكل كبير، وابتكرت انواعا جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية، فتمت اضافة بعض الانواع من الودائع التي تكون ذات اجال طويلة ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الاوسع وهذه الودائع تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية التي تزيد اجالها عن سنتين كمصارف الادخار والاقراض (Yahya, 2001, 41). أي ان عرض النقد بالمفهوم الاوسع يساوي: **عرض النقد بالمفهوم الواسع+الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية (صناديق الادخار والتأمين ومكاتب الوساطة المالية).**

لايتوقف عرض النقد عند هذا المفهوم ، ذلك أن تطور المؤسسات المالية داخل الاقتصاد وتطور وسائل الدفع قد يضيف تعاريف ومفاهيم جديدة لعرض النقد والتي قد تتغير بين فترة وأخرى (Haddad and Hathloul, 2005, 90).في بحثنا هذا فقط نستخدم المفهوم الواسع (ولا نستخدم المفهوم الأوسع) وذلك لعدم

توافر بيانات واضحة ودقيقة حول مكونات هذا المفهوم في العراق وإقليم كوردستان العراق، بإعتبارها تستخدم بكثرة في الدول المتطورة أوالمتقدمة .

٢- سعر الفائــدة (Interest rate)

يميز الاقتصاديون عند دراسة سعر الفائدة بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ، وهذا التمييز يعد جوهريا بين هذين النوعين ، خاصة عندما يكون هناك تغير في المستوى العام للأسعار على الرغم من استخدامه على المستوى الجزئي ، ويعرف سعر الفائدة الاسمي على أنه (السعر المعلن الذي يدفعه المستثمرون عند إقتراض الاموال ، أو الذي يدفعه البنك من أجل الايداعات) فعندما يستخدم مصطلح سعر الفائدة فيقصد به سعر الفائدة الاسمي ، أما سعر الفائدة الحقيقي فيعرف على أنه (سعر الفائدة الذي يتم الحصول عليه بعد استبعاد التضخم) (Mankwi,2009,63) ، وتأسيسا على ماسبق فإن سعر الفائدة الحقيقي هو الذي يقيس التكلفة الحقيقية للإقراض ، أي إنه يمثل معدل العائد على الورقة المالية الخالية من المخاطر إذا لم يتوقع حدوث تضخم ، حيث شهدت السياسة النقدية على مستوى سعر الفائدة تغيرات متذبذبة، وذلك بتطبيق هيكل جديد في أسعار الفائدة على الدينار يتميز بدرجة عالية من المرونة في سرعة التحرك بالارتفاع والانخفاض لمواكبة متغيرات السياسة الاقتصادية (Brigham and Wirehardt, 2009, 87).وبالإمكان التعرف على السياسة النقدية من خلال سعر فائدة تأشيري هو سعر البنك الذي تحدد بموجبه الأسعار في السوق الاولي والسوق الثانوي وتسهيلات الملجأ الأخير، فضلا عن أسعار ودائع الاستثمار الليلي، لذا يعتبر سعر البنك ملائماً للمحافظة على استقرار الأسعار.

٣- سعر الصرف (Exchange Rate)

لكل دولة عملتها الخاصة بها، تتخذها أساسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية فيها، تعتبر من وجهة نظر المقيمين فيها هي النقود التي يمكن بواسطتها بيع وشراء أي سلعة بما في ذلك العملات الاجنبية (Ghaidan and Hama, 2015, 124)، إذ يعد سعر الصرف من المتضمنات الرئيسة لسياسات الاقتصاد الكلي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فمعظم الاقتصاديات في الوقت الحاضر مفتوحة مع العالم الخارجي ، فالتعاملات الدولية تتطلب مدفوعات ومقبوضات بالعملات الاجنبية التي يجب أن يتم تحويلها إلى عملات محلية من خلال سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف على أنه (عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، أو هو سعر إحدى العملات لبلد معين تجاه عملة بلد آخر) ، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما(Pileam, 2010, 260):

أ- **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن هناك عدد قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى.

ب- **التسعير غير المباشر:** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك العراق. كما يعد سعر الصرف السعر النقدي والذي يضم كل من سعر الصرف الآني وسعر الصرف الاجل (Pugel,2007, 376). وتعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاث أسواق هي سوق السلع ، سوق الأصول وسوق العمل. وبشكل عام هناك نوعان من أسعار الصرف (Gupta et al., 2006, 2-4) وهما:-

١- **سعر الصرف الثابت** : في ظل هذا النظام يتم تثبيت القيمة النسبية للعملة المحلية مقابل عملة أجنبية بواسطة قرارات تصدر من السلطة النقدية للبنك المركزي ولا تتغير العلاقة بين العملتين إلا ضمن هوامش .إن إتباع مثل هذه السياسة يوجب على السلطة النقدية التدخل في سوق العملات لعرض المزيد من العملة الأجنبية في حالة زيادة الطلب عليها عن طريق شراء المزيد من العملة المحلية في السوق المحلي، أو شراء الفائض من العملة الأجنبية عندما يزداد عرضها بقصد الحفاظ على قيمتها مقابل العملة المحلية.

٢- **سعر الصرف المرن:** تتحدد أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بناء على العلاقة بين قوى عرض وطلب العملة المحلية والعملة الأجنبية في حالة إتباع هذا النظام ، لذلك فإن العجز أو الفائض في الطلب على العملة الأجنبية لن يستمر طويلا نتيجة لعودة السوق إلى نقطة التوازن، وذلك عند سعر أعلى أو أقل على التوالي . وعليه فإن هذا النوع من الأسعار لا يتطلب من البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من العملة الأجنبية، لأن تحركات سعر الصرف تستوعب التقلبات الخارجية (Al-Sadiq et al., 1996, 65).

٤- معدل التضخم (Inflation Rate)

يعد التضخم من المظاهر الأساسية التي اتسمت بها اقتصاديات (النامية والمتقدمة) على حد سواء ، إلا أن نوع وسبب هذه الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر. وقد حاولت النظرية الكمية التقليدية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها التغيير في المستوى العام للأسعار، إذ يعتمد هذا الأخير على كمية النقود بافتراض ثبات كل من سرعة تداول النقود وحجم المعاملات. هذا التفسير لظاهرة التضخم ينطبق على ظروف البلدان النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة، وما تفرزه عملية التنمية من اختلالات من جهة أخرى (Al-Shammari, 1989, 276-277). وفي رأي كينز إن التضخم ينشأ بسبب اختلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، فزيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وينتج عن ذلك زيادة في الإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة في الطلب الكلي ، هذه الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل (Ali, 1998, 181).أما النقوديون فقد عدوا التضخم ظاهرة نقدية وإن عرض النقود هو المحدد الأساسي لارتفاع الأسعار.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في تفسير ظاهرة التضخم، إلا إن هناك اتفاقا على الدور الذي تلعبه النقود في تحديد اتجاهات الأسعار. لذلك فإن زيادة المعروض النقدي بمعدل أكبر من الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فائض الطلب المسبب للتضخم (Ackley, 1980, 617). وينتج عن ذلك آثار ضارة في الاقتصاد بسبب انخفاض قيمة النقود وبالتالي انخفاض أهمية وظيفتها كمخزن للقيمة، ويقل الحافز على الادخار الذي يمثل موردا للتكوين الرأسمالي .

٥- الناتج المحلي الاجمالي (Gross domestic product)

عندما نتكلم عن الناتج الاجمالي لدولة ما فهذا يعني وجود مفهومين لذلك الناتج (محلي وقومي)، كما هي الحال عندما نتكلم عن اقتصاد دولة ما فإن لذلك مفهومين فالاقتصاد المحلي هو عبارة عن كل النشاطات المادية في الرقعة الجغرافية لهذه الدولة، والمعنى الآخر هو الاقتصاد القومي الذي يشمل جميع أنشطة المقيمين في هذه الدولة في أي مكان كانت تزاول من هذا العالم. إستنادا لما سبق يشير المعنى المحلي للناتج إلى مجموع الناتج في الرقعة الجغرافية للدولة بغض النظر عما إذا كان الناتج قام به مقيمون أو غير مقيمين في تلك الدولة، أي هو (مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة "ربع سنة أو نصف أو سنة كاملة" في دولة معينة من سكان تلك الدولة والمقيمين فيها من الأجانب) (Daoud et al., 2001, 31).

أما المفهوم القومي للناتج فإنه يشير إلى الناتج المنتج الذي يتم بواسطة المقيمين في الدولة بغض النظر عن المكان الذي تم فيه النشاط الاقتصادي الذي تولد عنه هذه التجمعات ،أي إن الناتج القومي الاجمالي هو تلك القيمة التي تتضمن كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ويعبر عنه ايضا بأنه (مقياس لمقدار ما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات خلال سنة عادة)(DNDWIVE Di, 2002, 436).

وهناك نوعان من الناتج المحلي الإجمالي، وهما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية، فالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة هو عبارة عن (الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة لعام محدد) . أو هو (الناتج المحلي الإجمالي المعدل لتأثيرات التضخم والمعروف باسم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، لذلك يقلل التضخم من القيمة الزمنية للنقود وكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في المستقبل، وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أقل من الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الحالي. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فهو عبارة عن (الناتج المحلي الإجمالي غير المعدل لتأثيرات التضخم) ، وبالتالي يكون بأسعار السوق الحالية، ويطلق عليه الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Al-Wazni and Al-Rifai, 2005, 108).

ثالثاً: مراحل السياسة النقدية في العراق

هناك العديد من المراحل التي تمر بها السياسة النقدية في العراق ومن هذه المراحل هي مايأتي :.

١-السياسة النقدية للمدة (١٩٩٠-2002)

تميزت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي خلال هذه المدة بأنها سياسة تكييفية (Accommodating) هدفها الأساسي التمويل المصرفي للعجز الحكومي ، دون أن يكون لها خيار في ذلك، وهذا ماجعلها تفقد استقلاليتها الموضوعية في التأثير بين السياسة المالية من جهة والتخفيف من نتائجها التوسعية والتضخمية الشديدة من جهة أخرى. ثم جاء فرض الحصار الاقتصادي الذي ذهب ضحيته أكثر من مليون عراقي ليعمق من تلك التأثيرات، وليعطي دفعة قوية لتدهور وفشل السياسات الاقتصادية بعامة والسياسة النقدية بخاصة. وأبرز ماعانت منه السياسة النقدية في هذه المدة (Al-Rufai, 2007, 126) مايأتي:-

أ- شحة النقد الأجنبي، ويعود ذلك إلى أمرين أساسيين أولهما توقف تصدير النفط، وثانيهما تجميد الأرصدة العراقية من العملة الأجنبية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بموضوع الكويت، مما افقد العراق موردا تمويليا مهماً.

ب- الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار نتيجة العجز المالي المتولد عن الانفاق الحكومي الواسع على الامن الداخلي وتوفير مفردات البطاقة التموينية اثناء فترة الحصار.

ت- تدهور خطير في سعر صرف الدينار العراقي في سوق الصرف الأجنبي، نتيجةً لتنامي عرض العملة العراقية بشكل واسع جداً بسبب الإصدار النقدي الكبير والناشئ عن عوامل مالية وضغوط مصرفية جراء الطلب الشديد على العملات الأجنبية لاسيما الدولار منها لأغراض الاستيراد أو الاكتناز أو التهريب أو المضاربة واستعمال الدينار العراقي لأغراض الاستيراد من الدول المجاورة مما زاد من عرضه مقابل العملات الأجنبية، وكذلك الاستمرار بسياسة الاستيراد من دون تحويل خارجي التي بدأت منذ أواسط عقد الثمانينيات مما شدد الطلب على العملات الأجنبية من جهة وزاد من عرض الدينار العراقي من جهة أخرى، إذ رافق ذلك هبوط في معدل الناتج المحلي وتدهور مساهمة القطاعات السلعية في مكونات الدخل القومي (Al-Jubouri and Ibrahim, 2002, 14).

ث- ارتفاع حاد ومستمر في الأسعار وكان ذلك نتيجةً الإنفاق الحكومي الواسع لاسيما فيما يتعلق بالإنفاق على الجيش والأمن الداخلي، وتراجع الإنفاق على الخدمات. وعندما فرض الحصار ازداد التوسع في الإنفاق الحكومي لاسيما التوسع في سياسة الدعم وكان دور الدولة ينصب على توفير التمويل اللازم لنفقات البطاقة التموينية التي اعتمدها العراق في مطلع التسعينيات والتي أصبحت تشكل نسبة مرتفعة جدا من نفقات الموازنة الجارية، ولم يكن هذا الإجراء في حقيقة الأمر خياراً أمام الحكومة إنما كان ضرورياً لمجابهة الظرف القاسي للحصار، وكذلك نفقات إعادة الاعمار وسياسة الدعم الأخرى لاسيما غير المباشر منه ونظم الحوافز التي اتبعت على نطاق واسع منذ توقف الحرب في عام ١٩٩١.

يتضح ان السياسة النقدية لم يعد لها أي دور في توجيه النشاط الاقتصادي من ناحية، ومواجهة الآثار التضخمية للسياسة المالية من ناحية أخرى، بل أصبحت السياسة النقدية تابعة بل أسيرة للسياسة المالية التوسعية، توفر لها كل سبل التوسع وتيسر لها كل إمكانات التمويل المصرفي للعجز بل تقف مكتوفة الأيدي أمام متطلبات السياسة المالية من دون أن تستطيع كبح التأثيرات التضخمية الناتجة منها. فأصبحت السياسة النقدية تكييفية (أي تتكيف مع السياسة المالية في اتجاهاتها العامة).

٣-السياسة النقدية للمدة (٢٠٠٣-2013)

كان لتغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ وبدء مرحلة جديدة من تاريخ العراق الأثر الاكبر في بروز الأداء الديناميكي لدور السياسة النقدية ،وذلك بالتوجه نحو اقتصاد السوق بعد حقبة من الزمن امتدت لاكثر من اربعين عاما تأرجحت فيها فلسفة الدولة الاقتصادية ما بين التخطيط المركزي ورأسمالية الدولة في مرحلة معينة وما بين انسحاب الدولة من بعض الانشطة الاقتصادية في مراحل أخرى (الرفيعي ، ٢٠٠٧، ١٢٦) . لذلك استعاد البنك المركزي ما فقده من استقلاليته وتجسد ذلك في إصدار قانونه الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ حيث نصت الفقرة (٢)/ المادة(٢) على (سعيا لتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي وإنجازاً لمهامه، يكون هذا البنك مستقلاً ومسؤولاً، ولن يتلقى أي تعليمات من أي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة بما فيها الحكومية، ويتم إقرار استقلاليته أعضاء هيئة صنع القرار في البنك بما لا يدع مجالاً لاي شخص في التأثير عليهم) (Central Bank of Iraq, 2003, 51-54).

وعلى هذا الاساس يستطيع البنك المركزي اخذ زمام المبادرة والقيام بدوره الطبيعي في إنتهاج السياسات النقدية الملائمة بشكل مهني بعيدا عن التسييس والمصالح الضيقة الآنية للنظام السياسي بما يخدم الاقتصاد الوطني وانتشاله من مشاكله وأزماته العميقة والتي يشكل الجانب النقدي جزءاً كبيراً منها للوصول إلى حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي عبر تحفيز وزيادة النشاط والنمو الاقتصادي من خلال توفير البيئة الملائمة لتشجيع ورفع وتائر الاستثمار(Al-Jubouri, 2011, 140)، لقد وضع البنك المركزي العراقي في سياق سياسته النقدية الجديدة تحقيق حالة الاستقرار الدائم في مستوى الأسعار في سلم أولياته، ومعالجة مشكلة ظاهرة التضخم والتصدي لمعدلاته المتصاعدة عن طريق التأثير على مناسيب السيولة المرتفعة بشكل كبير والسيطرة على اتجاهاتها، ذلك أن تجذر هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي أدّى إلى فقدان النقود لوظيفة خزين للقيمة ومهد لبروز ظاهرة الدولرة منذ التسعينيات، وفي اختلال سوق النقد متمثلا بالفجوة الواسعة بين الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية من قبل الأفراد أزاء المعروض من تلك الأرصدة (Handa, 2009, 306-307).

٤- السياسة النقدية للمدة (٢٠١٤-2020)

شهد الاقتصاد العراقي العديد من المشاكل والتحديات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، إذ إن التطورات الأخيرة المتمثلة في الاوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية (داعش) التي تواجدت في عدد من

المحافظات العراقية ادت إلى تدمير وتخريب البنية التحتية لهذه المناطق لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية الهامة ، إلى جانب الهبوط السريع في أسعار النفط العالمية منذ منتصف العام ٢٠١٤ والتي ادت إلى انخفاض عوائد الصادرات النفطية، وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي على ايراداته المتحققة من الصادرات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل، مما ادى إلى تراجع مستويات نمو الاقتصاد الوطني حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ من (٧٥.٧) مليار دينار عام ٢٠١٣ إلى (٧٢.٧) مليار دينار عام ٢٠١٤، وبنسبة بلغت (- ٣.٩ %)، كذلك سجل الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٤ انخفاضاً هو الآخر بنسبة (- ٣.٩٪) قياسا بالعام السابق ليبلغ (٢٦٠.٦) ترليون دينار مقابل (٢٧١.١) ترليون دينار لعام ٢٠١٣ ، في حين انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (٧٧٢٤.٣) الف دينار عام ٢٠١٣ إلى (٧٢٣٨.٣) الف دينار عام ٢٠١٤ أي بنسبة انخفاض بلغت (- ٦.٣٪) (Central Bank of Iraq, 2014, 10-11).

تبنى البنك المركزي العراقي مؤخراً إطاراً جديداً ومعاصراً لاتجاه السياسة النقدية خلال الاعوام (٢٠١٦-٢٠٢٠) عبر إعتماد استراتيجيات فاعلة تتضمن حلولا عاجلة واخرى متوسطة وطويلة الاجل تهدف إلى إرساء الثقة بالاقتصاد العراقي وتوفير الممكنات اللازمة للنهوض الاقتصادي وتجاوز الازمة المالية الجارية. وقد استمدت الاستراتيجية المذكورة من وحي السياسة العامة للدولة والهادفة إلى بناء اقتصاد حر قائم على مبادئ السوق والمنافسة وتمكين القطاع الخاص من النهوض بدور أساسي في التنمية الاقتصادية من خلال مقاربة جديدة في إدارة السياسة النقدية تعمل ضمن إطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي ويدعم النهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص لتقديم خدمات مصرفية متميزة عبر التركيز على تهيئة بنية تحتية سليمة وقوية، تتناسب مع ما تشهده المرحلة الحالية من تحديات، على وفق منظور استراتيجي يعكس رؤية وتطلعات البنك المركزي في الامد المتوسط والطويل. إذ نجحت السياسة النقدية خلال هذه الاعوام من احتواء حالة الانكماش أو الركود للاقتصاد العراقي من خلال اتباع أفضل السبل بغية تفعيل عملية التنمية وتحفيز إقتصاد العراق (Al Tohme, 2016, 1-2).

رابعاً : مفهوم الاستقرار النقدي

إن مفهوم الاستقرار النقدي يتغير مع الوقت جنباً إلى جنب مع تطور الظروف المؤسسية والتكنولوجية التي تحدد ذلك، وتسعى البنوك المركزية إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي .

يعرف الاستقرار النقدي بأنه ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته.

كما يعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار(أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان ، وذلك في إطار سيادة حرية الاسواق . ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين

الكتلة النقدية والناتج الوطني. فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية لاتقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار (أي بهذا المنسوب الثابت) يعد قوة اختلالية (Rahim, 2001-2002, 241).

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للبحث

يختص هذا المبحث بكل من توصيف متغيرات الانموذج وقياس وتحليل دور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٩). وبيان العلاقة السببية (Causality Relationship) بين كل من مؤشرات السياسة النقدية والاستقرار النقدي. ومن أجل بيان مستوى وحجم أثر مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي نستعين ببعض الاختبارات والتقديرات القياسية على النحو الآتي:-

أولا: توصيف متغيرات الأنموذج

تفرز السياسة النقدية بعض المؤشرات أو مايسمى بالمتغيرات ذات العلاقة بالاستقرار النقدي والتي يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه المؤشرات (عرض النقد ، سعر الفائدة ، سعر الصرف ، معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي). إذ من الادوات المهمة التي لا يمكن أن تحلل نظريا فقط وإنما يتطلب الأمر قياس وتحليل أثرها ونسبة مساهمة كل من المتغيرات لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد اتجاه ونوع العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. واستنادا إلى منطق النظرية الاقتصادية التي توضح طبيعة العلاقات التي تربط المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع في الأنموذج القياسي وبالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد للوصول إلى أفضل النتائج التي يمكن الاعتماد عليها وتحليلها، وفيما يخص العلاقة بين متغيرات بحثنا فهي على النحو الآتي : -

١- **المتغير التابع (SM):** تم إستخدام معامل الاستقرار النقدي (Monetary Stability) ، والذي ينتج من خلال قسمة التغير في عرض النقد على التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، باعتباره المؤشر المعبر عن الاستقرار النقدي.

٢- **المتغيرات المستقلة أو التوضيحية** : فيما يأتي استعراض لاهم المتغيرات المستقلة أو التوضيحية المؤثرة في المتغير التابع ومبررات أستخدام هذه المتغيرات :

(M2) يمثل عرض النقد بالمعنى الواسع: ويطلق عليه عادة (السيولة الكلية) فهو يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) إلى جانب أشباه النقود (الذي يشمل كل من ودائع التوفير وودائع لأجل) ويدخل في إطار هذا التعريف لعرض النقد إضافة الودائع الزمنية والودائع الادخارية الخاصة لدى المصارف التجارية إلى عرض النقد بالمعنى الضيق (Yahya, 2001, 40).

(ER) يمثل سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه (عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، أو هو سعر إحدى العملات لبلد معين تجاه عملة بلد آخر) ، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما(Pileam, 2010, 260).

(IR) يمثل سعر الفائدة : وهو ذلك السعر الذي تتعامل به المصارف التجارية مع الأفراد، فهو مقدار العائد الذي يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم ، ويعد سعر الفائدة أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي عندما تواجه صعوبة في تحريك سعر الصرف(Mankiw,2009,63).

(IF) تمثل معدل التضخم: ويقصد به زيادة المعروض النقدي بمعدل أكبر من الناتج المحلي الإجمالي والذي يخلق فائض الطلب المسبب للتضخم (Ackley, 1980, 617). أو هو اختلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، فزيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وينتج عن ذلك زيادة في الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة في الطلب الكلي التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (Ali, 1998, 181).

(GDPC): يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: ويطلق عليه أيضاُ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، فهو عبارة عن (الناتج المحلي الإجمالي غير المعدل لتأثيرات التضخم أو بأسعار السوق الحالية) (الوزني والرفاعي ، ٢٠٠٥، ١٠٨).

ومن أهم مبررات استخدام هذه المؤشرات من قبل السياسة النقدية للبنك المركزي هو التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة التي جاءت مسايرة للاتجاه العام والاعتماد المتزايد على قوى السوق وإزالة القيود والابتعاد عن القرارات التحكمية. إذ تتميز بأنها تمكن البنك المركزي في التحكم بحجم الائتمان على المستوى الكلي بصورة غير مباشرة وإنها أكثر مراعاة لقواعد العرض والطلب في السوق وتحقيق الاستقرار النقدي. والجدول الآتي يوضح ذلك .

الجدول (١) متغيرات الأنموذج القياسي للبحث والاشارات المتوقعة

المتغير	الرمز	النوع	الاشارة المتوقعة
معامل الاستقرار النقدي	SM	تابع	+
عرض النقد بالمعنى الواسع	M2	مستقل	+
سعر الصرف	ER	مستقل	-
سعر الفائدة	IR	مستقل	-
معدل التضخم	IF	مستقل	–
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	GDPC	مستقل	+

وبذلك تكون المعادلة التقديرية للأنموذج القياسي على النحو الآتي:

$$SM=B_0 + B_1M2 – B_2ER + B_3IR+B_4IF+B_5GDPC + Ui\ldots\ldots\ldots(1)$$

ثانياً: إختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) :

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة لإظهار مدى الاستقرارية في البيانات المستخدمة. إذ إن الأنموذج الكلاسيكي يفترض أن التباين في السلاسل الزمنية يجب أن تميل نحو الاستقرار.

هناك العديد من الطرئق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا على اختبار جذور الوحدة، حيث يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير، وغير مستقرة بإحتوائها اتجاه العام أو جذور الوحدة، وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج الآتية ، الجدول (٢) يعرض نتائج التحليل .

الجدول (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في تقدير الأنموذج القياسي لعينة البحث باستخدام (A.D.F)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) **Null Hypothesis: the variable has a unit root**							
At Level							
	Variables	**SM**	**M2**	**ER**	**IR**	**IF**	**GDPC**
Intercept	t-Statistic	-3.954028	0.685023	-4.733606	-3.664553	-2.602917	0.217978
	P-Value.	0.0050	0.9897	0.0009	0.0101	0.1032	0.9694
	The Result	***	No	***	**	No	No
Intercept & Trend	t-Statistic	-4.117873	-1.784346	-4.473928	-3.588437	-3.122584	-2.646675
	P-Value.	0.0151	0.6841	0.0077	0.0480	0.1189	0.2640
	The Result	**	No	***	**	No	No
At First Difference							
	Variables	**SM**	**M2**	**ER**	**IR**	**IF**	**GDPC**
Intercept	t-Statistic	-8.038824	-2.925957	-1.703638	-5.066760	-5.080773	-4.221867
	P-Value.	0.0000	0.0542	0.4182	0.0003	0.0003	0.0025
	The Result	***	*	No	***	***	**
Intercept & Trend	t-Statistic	-9.081452	-1.911889	-2.273135	-5.064959	-5.007536	-4.252043
	p-value	0.0000	0.6173	0.4333	0.0017	0.0018	0.0111
	The Result	***	No	No	***	***	**
Notes: a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant b: Lag Length based on SIC c: Probability–based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي وبإستخدام برنامج (E-views 10).

يوضح الجدول (٢) أعلاه أن بعض متغيرات الانموذج تعتبرغير مستقرة عند مستواها ، ولكن أغلبها أصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لها وعند مستويات الدلالة الاحصائية (1%)، (٥٪)،(10%) لان قيمة الاحتمال الحرجة (P-Value) أقل من القيمة المحددة (٠.٠٥).عموما فإن المعنوية العالية لاستقرارية أغلبية المتغيرات بعد أخذ الفرق الاول يشير إلى إمكانية تكاملها المشترك (Co-Integration)، وكذلك امكانية تقدير

العلاقة بين المتغيرالتابع والمتغيرات التوضيحية باستخدام أنموذج (ARDL)، بالتالي الحصول على مقدرات للفترتين القصيرة والطويلة الاجل لتحقيق اهداف البحث كما هو معروض في البنود القادمة.

ثالثاً: إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل الأنموذج (Johansen Co-Integration test)

يعتبر من بين الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث، ومن الضروري أن يكون على الأقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج المعتمد للبحث ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٣) والتي تبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج المستخدم للبحث.

الجدول (٣): نتائج اختبار(Johnson) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج المستخدم للبحث

Hypothesized / No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	P-Value.**
None *	0.971311	199.7537	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.843485	100.3190	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.629902	48.39009	47.85613	0.0445
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05	P-Value.**
None *	0.971311	99.43473	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.843485	51.92887	33.87687	0.0001
At most 2 *	0.629902	27.83169	27.58434	0.0001
Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Note:				
1. Trace test indicates				
3 co−integrating at the 0.05 level, which is denoted rejection of the hypothesis at the 0.05 level.				
2. MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values.				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي وبإستخدام برنامج (E-views 10).

كما يتضح من خلال الجدول(٣) أن غالبية المتغيرات الداخلة في أنموذج البحث ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى المعنوية (١٪ ، ٥٪ ، ١٠٪) ، وعلى ضوء ذلك يمكن رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود العلاقة الاحصائية المعنوية بين المتغيرات الداخلة للأنموذج المستخدم في البحث ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية بين هذه المتغيرات الداخلة في الأنموذج المعتمد للبحث، وبذلك تكون مقبولة اقتصادياً واحصائياً وقياسياً، مما يدل على وجود علاقة توازن طويلة الأجل ، أي إن هناك علاقة سببية بين المتغيرات الداخلة في هذا الأنموذج.

رابعاً: العلاقة السببية بين متغيرات البحث (Granger Causality Tests)

إن مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين متغيرات موضوع البحث، حيث استخدم العديد من الاختبارات لتحديد تلك العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، إلا أن إختبار (GRANGER-CAUSALITY) في الوقت الحاضر يعتبر من الاختبارات الرئيسة والموثوقة في مجال التحليل الاقتصادي وفي إيجاد العلاقة وتحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرات داخل الأنموذج المعتمد للبحث (Risso et al.,2010, Brida et al., 2013) ومن الممكن أن يتم تحديد وعرض العلاقات السببية بين متغيرات موضوع البحث في الجدول أدناه.

الجدول (٤): نتائج اختبار العلاقات السببية (Granger Causality Tests) بين المتغيرات الداخلة للانموذج المستخدم للبحث

المتغيرات	المستوى المعنوية P-Value	أختبار F	حجم العلاقة
علاقة الاستقرار النقدي (SM) مع معدل التضخم (IF)	0.0002	10.0187	جيدة ومقبولة
علاقة سعر الصرف (ER) مع الاستقرار النقدي (SM)	0.0439	3.02416	مقبولة
علاقة عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) مع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (GDPC)	0.0185	3.79958	مقيولة
علاقة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (GDPC) مع عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	0.0303	3.31767	مقبولة
علاقة معدل التضخم (IF) مع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (GDPC)	0.9718	0.16505	غير مقبولة
علاقة سعر الفائدة (IR) مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDPC)	0.0040	5.47913	جيدة ومقبولة
علاقة سعر الفائدة (IR) مع عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	0.0896	2.33765	غير مقبولة
علاقة معدل التضخم (IF) مع سعر الصرف (ER)	0.0007	7.79895	جيدة ومقبولة
علاقة سعر الفائدة (IR) مع معدل التضخم (IF)	0.9827	0.13189	غير مقبولة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي وبإستخدام برنامج (E-views 10).

يظهر من الجدول رقم (٤) ، ومن خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة عند المستوى المعنوية (٥%)، أن غالبية المتغيرات المستقلة للأنموذج المستخدم للبحث في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية بإتجاه واحد وبعضها باتجاهين مع المتغير التابع(SM) كون قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية لمعظم المتغيرات المبحوثة. بمعنى إن المتغيرات المستقلة لهذا الأنموذج والمتغير التابع يتأثران ببعضهما البعض، وهذا دليل على قوة ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة لهذا الأنموذج والمتغير التابع، إن هذه النتائج

تتفق مع الفرضية البديلة للبحث والتي تقر بوجود علاقات سببية بين المتغيرات المستخدمة في هذا الأنموذج المستخدم للبحث، وهذه النتائج تبدو بوصفها أساساً قوياً ومنطقي لتقدير النمإذج القياسية خلال تحديد دقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في الأنموذج المعتمد.

خامساً: تقدير النمإذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

أصبح من الواضح أن نقطة الأساس في كل البحوث التطبيقية هي العلاقة المفترضة بين متغير معتمد ومتغيرات توضيحية أو مستقلة. ويستخدم أنموذج القياس الاقتصادي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلاً واحداً لا يساوي صفراً (Butler Rao and Roger Leroy Miller, 1990, 140) وتحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بعدد من الصيغ التي تستخدم الاقتصاد القياسي التطبيقي والأبحاث الاحصائية أشهرها حالياً هي أنموذج الانحدار الذاتي والقيم الموزعة متأخراً (ARDL). وفيما يتعلق بهذا البحث وبعد التأكد من درجة تكاملات المتغيرات يتم تقدير الأنموذج المستخدم، وذلك لغرض تحقيق المعنوية الاحصائية والاقتصادية والقياسية بين المتغيرات المكونة للبحث، إذ تعطينا نتائج أكثر دقة وواقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة وإشارة) المعلمات المقدرة للنمإذج المعتمدة. وقد اعتمد البحث على معيار (AIC) لتحديد عدد فترات التخلف الزمني، وتم تحديد عدد تخلفات فروق المتغيرات المتضمنة في الأنموذج المقدر تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي المستخدم والذي بلغ (4, 3, 3, 3, 3, 3) المناظر للمتغيرات (M2, ER, IR, IF, GDPC) من اليسار إلى اليمين على التوالي. والجدول (٥) يعرض نتائج تقدير أنموذج (ARDL) الخاص بالأنموذج المستخدم للبحث والتي تتعلق بدور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق.

الجدول (٥): نتائج تقدير المعلمات المقدرة بإستخدام أنموذج (ARDL) الخاص بدور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وإقليم كوردستان– العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٩)

Regression Value and Error				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**P-Value.***
SM (-1)	-0.603678	0.016997	-35.51700	0.0008
SM (-2)	-0.454436	0.027656	-16.43173	0.0037
SM (-3)	-0.596752	0.021749	-27.43829	0.0013
SM (-4)	-0.212253	0.008989	-23.61260	0.0018
M2	6.03E-07	1.16E-07	5.182775	0.0353
M2(-1)	-4.68E-07	8.52E-08	-5.499495	0.0315
M2(-2)	6.47E-07	5.62E-08	11.51421	0.0075
M2(-3)	-2.22E-07	6.74E-08	-3.290529	0.0813
GDPC	-1.21E-07	2.39E-08	-5.061898	0.0369
GDPC (-1)	5.19E-08	1.26E-08	4.118018	0.0542
GDPC (-2)	-1.37E-07	6.45E-09	-21.23500	0.0022
GDPC (-3)	-6.85E-08	1.02E-08	-6.724988	0.0214
ER	0.013610	0.001682	8.093382	0.0149

Regression Value and Error				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**P-Value.***
ER (-1)	-0.018340	0.000567	-32.35934	0.0010
ER (-2)	0.023757	0.001229	19.33362	0.0027
ER (-3)	-0.025648	0.000937	-27.36324	0.0013
IF	-0.123985	0.005016	-24.71684	0.0016
IF (-1)	0.264876	0.007538	35.13704	0.0008
IF (-2)	-0.144265	0.008914	-16.18330	0.0038
IF (-3)	0.140605	0.003539	39.72821	0.0006
IR	1.108842	0.088839	12.48154	0.0064
IR (-1)	-0.381314	0.170414	-2.237579	0.1547
IR (-2)	0.814345	0.112779	7.220692	0.0186
IR (-3)	0.468131	0.177152	2.642534	0.1183
C	12.81441	2.910221	4.403241	0.0479

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج تقديرالأنموذج القياسي وبالاستعانة ببرنامج (Eviews10).

من ملاحظة الجدول رقم (٥) يتبين يأتي: -

١- على الرغم من اختلاف دور مؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ، إلا أن معظم المتغيرات الداخلة في الأنموذج لها علاقة قوية ومعنوية مع الاستقرار النقدي (SM) وبدلالة إحصائية أقل من قيمة (P.Value) (٠.٠٥) فإن كل من مؤشرات أو متغيرات (عرض النقد بالمعنى الواسع، سعر الصرف ، سعر الفائدة) ترتبط بعلاقات معنوية ومتوسطة مع الاستقرار النقدي، بينما كل من المتغيرين (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، معدل التضخم) لهما علاقة معنوية وقوية مع الاستقرار النقدي ، وذلك لأن قيمتهما أقل أيضاً من قيمة (P.Value).

٢- أظهرت كل من المتغيرين (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، معدل التضخم) معنويتهم على الرغم من كون إشاراتهم سالبة. ويشير ذلك إلى أن هناك علاقة عكسية بين هذين المتغيرين مع الاستقرار النقدي، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية ومع التوقعات المسبقة للبحث الحالي.

٣- أشارت النتيجة إلى أن لمتغير عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) تأثير إيجابي في الاستقرار النقدي، كما كانت متوقعة والتي تشير إلى زيادة هذا العرض من النقد بنسبة (١٪) ستصاحبه زيادة في الاستقرار النقدي بحدود (٦.٠٣٪)، وهذه النتيجة منطقية، إذ إن زيادة عرض النقد يكون لها تأثير إيجابي على الاستقرار النقدي ولاسيما إذا كانت هذه الزيادة من العملات الصعبة ، كما هو الحال بالنسبة لمتغير سعر الفائدة (IR) الذي أظهر التأثير الإيجابي في الاستقرار النقدي، والذي يشير إلى أنه كلما زاد سعر الفائدة بنسبة (١٪) تصاحبها زيادة في الاستقرار النقدي بحدود (1.108842%)، وهذا غير مطابق للمنطق ومفهوم النظرية الاقتصادية لكون العلاقة بين سعر الفائدة والاستقرار النقدي علاقة عكسية وليس طردية.

٤- بالنسبة لمعامل متغير معدل التضخم (IF) فقد ظهر بأن قيمته معنوية وله إشارة سالبة. وهذا يعني أن هذا المتغير يستجيب سلباً للاستقرار النقدي، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية ومع التوقعات المسبقة للبحث الحالي. وتفسير النتيجة هو أنه بثبات بقية الأدوات الأخرى المؤثرة في الاستقرار النقدي، إذا زاد هذا المعدل بـ (١٪) فإنها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي بنسبة (-0.123985 %)، وتعني هذه النتيجة بأن البنك المركزي قد حافظ على إبقاء هذا المعدل عند ذلك المستوى التي تحقق الاستقرار النقدي من خلال الاعتماد على مؤشرات السياسة النقدية لها.

٥- أما بالنسبة للاشارة الخاطئة لمعامل متغير سعر الصرف (ER) ، فقد تعزى إلى وجود تذبذبات في قيمة هذا السعر نتيجة لتأثيرات العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على هذا السعر وتغيراته، ، وإن أي تغيير في هذا السعر قد يؤثر في الاستقرار النقدي. وتفسير النتيجة هو أنه بثبات بقية المؤشرات الأخرى المؤثرة في الاستقرار النقدي، إذا زاد سعر الصرف بـ (١٪) فإنها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي بنسبة (0.013610%)، وتعني هذه النتيجة بأن هناك مؤشرات خارجية قد تؤثر على الاستقرار النقدي.

كما أنه من الصعب تفسير معلمة الحد الثابت (C) المقدرة لاختلافها باختلاف الدوال المقدرة، وباختلاف حجمها واشارتها، وذلك لأسباب عديدة، لايمكن للبحث الحالي من استعراضها، مما تجعلها غير جديرة بالاعتماد عليها لأغراض التحليل والاستنتاج. ذلك لإن معظم الدراسات تتجنب تفسيرها وتبقيها في النمإذج المقدرة حتى وان خالفت اشارتها النظرية (Studenmund, 2017, 192-193) .

سادساً: الاختبارات التشخيصية لمصداقية النمإذج (Diagnostic tests)

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء الأنموذج القياسي هي مرحلة تقييم الأنموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلمات الأنموذج أكثر دقة، ويعتمد عليه صناعة القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة إختبارات تشخيصية وهي:

أ- **<u>إختبارات المصداقية وملاءمة الأنموذج</u>** : هناك إختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا أن أهمها هي ($R2$،$\bar{R}2$ ، Std.Error، F-Statistics) ونتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول (٦) نتائج إختبار مصداقية الأنموذج المقدر

الأنموذج	R. Squared	Adjusted R2	S.E. of Regression	F-Statistics
الاستقرار النقدي(SM)	0.999	0.997	0.301	0.002

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار وباستخدام برنامج (Eviews10).

يتبين من الجدول (٦) أن قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة مرتفعة في الأنموذج المقدر، وهذا دليل على أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الأنموذج المقدر توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع ، كما أن الخطأ المعياري للأنموذج المقدر كان جيدا، وكذلك قيمة (F) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠٢) وهي أقل من قيمة (P.Value) (٠.٠٠٥) لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بإنعدام العلاقة بين المتغيرات

المستقلة والمتغير التابع، ونقبل بالفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقة بين هذه المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ب- إختبارات تقييم مدى صلاحية الأنموذج المقدر (Diahnostic test and Statistical Indicators) من أجل فحص صلاحية الأنموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، وكذلك لغرض إعطاء الثقة لصناع القرار يمكن ان يستخدم الأنموذج المقدر لاغراض التنبؤ، فإنه من الضروري أن يكون هذا الأنموذج خالياً من المشاكل القياسية أو أن تتجاوز غالبية المشاكل القياسية. والجدول رقم (٧) الآتي يبين نتائج هذه الاختبارات التشخيصية .

الجدول (٧) نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج المقدر

المشاكل القياسية ونوع الاختبار	النموذج	تقييم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي Durbin-Watson Breusch-Godfrey Test	1.98 = D-W Prob F=0.241 > 0.05	لا يوجد مشكلة
مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Variance Inflation Factors	Centered VIF< 2	لا يوجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين(ARCH)	Prob F=0.573 > 0.05	لا يوجد مشكلة
مشكلة التشخيص (Ramsey RESET Test)	Prob F=0.433 > 0.05	لا يوجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-bera)	**Prob J. B=1.204 > 0.05**	**لا يوجد مشكلة**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار وباستخدام برنامج (Eviews10).

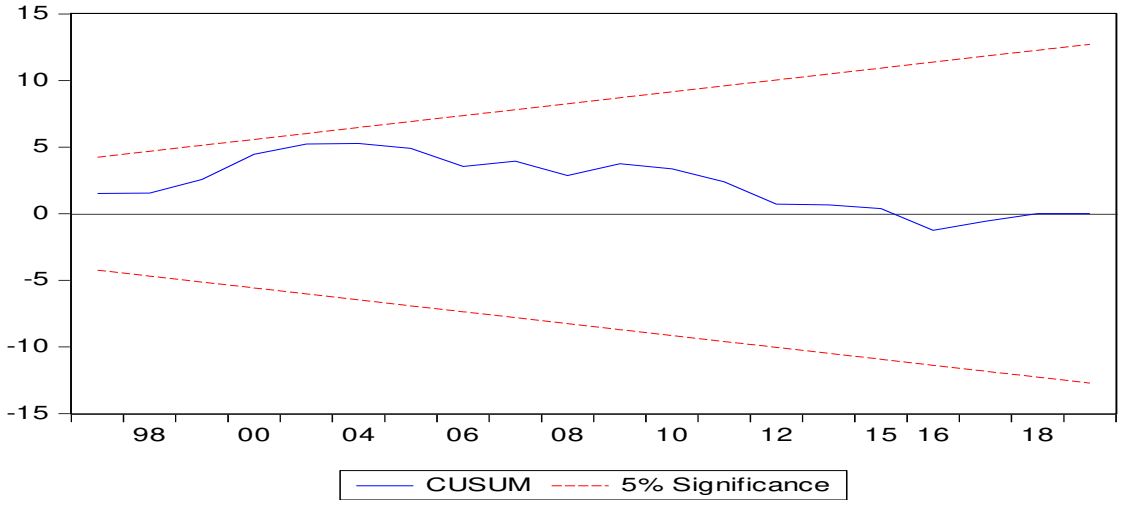
من خلال الجدول (٧) ومن خلال إستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والتنسيق بينهما، يتبين أنه ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر، وإجتياز الأنموذج لكافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي ، والتعدد الخطي، وعدم تجانس التباين، والتشخيص، والتوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن إستخدامها للأنموذج القياسي.

ح- مشكلة استقرارية الأنموذج (Stability Test): للتأكد من استقرارية التغيرات الهيكلية في الأنموذج المقدر للبحث، لابد من استخدام بعض الاختبارات المناسبة مثل المجموع التراكمي لتكرار البواقي (CUSUM)، والمجموع التراكمي لمربعات تكرار البواقي (CUSUM of Squares)، وفي الوقت الحالي يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال والتي تستخدم لإيجاد الاستقرار الكلي للنماذج المقدرة. حيث نرى أن الشكلين البيانيين (١) و(٢) يظهران الشكل الانتشاري (CUSUM) و(CUSUMSQ) اللتين وقعتا ضمن نطاق الحدود الحرجة لمستوى معنوي (٥٪) ، إذ إن الاحصائيتين لم تخرجا عن خط النطاقين الادنى والاعلى، مما يدل على وجود استقرار وانسجام في الأنموذج المقدر بين النتائج في الأجل الطويل

والنتائج في الاجل القصير، كذلك عدم وجود اي تغير هيكلي في البيانات المستخدمة في هذا الأنموذج.

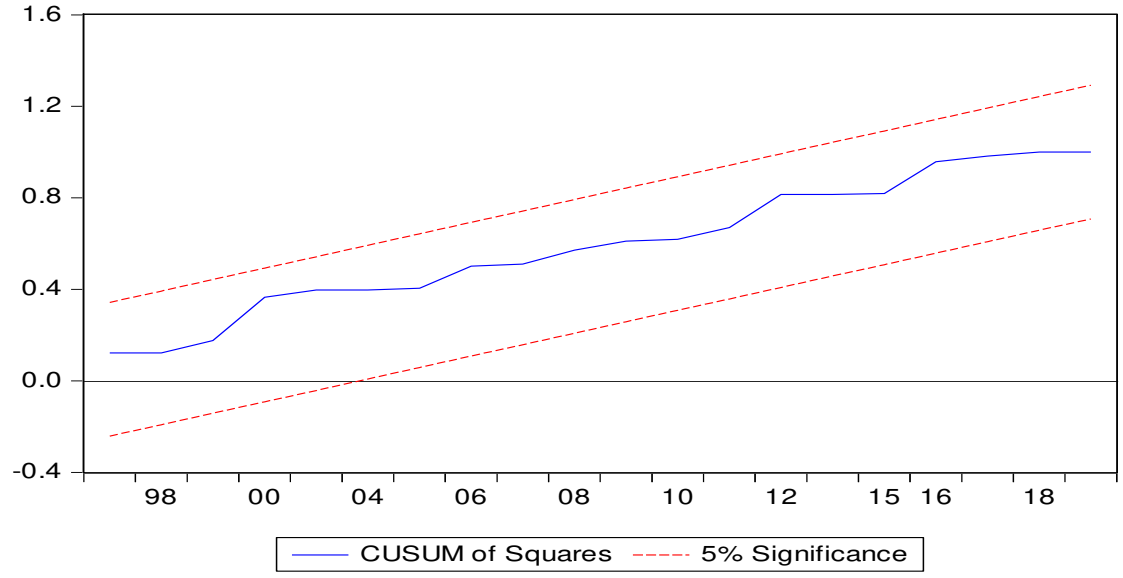
وكما مبين في الشكلين ادناه.

الشكل (١) يبين المجموع التراكمي لتكرار البواقي (CUSUM) للانموذج المقدر للبحث



المصدر: إعداد االباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار وباستخدام برنامج (Eviews10).

الشكل (٢) يبين المجموع التراكمي لمربعات تكرار البواقي (CUSUMSQ) للأموذج المقدر للبحث



المصدر: إعداد االباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار وباستخدام برنامج (Eviews10).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء ما سبق من العرض والتحليل نستنتج مايأتي:-

١- بعض المتغيرات الداخلة في الأنموذج لها علاقة قوية ومعنوية مع الاستقرار النقدي (SM) وبدلالة إحصائية أقل من قيمة (P.Value) (٠.٠٥) فإن كل من متغيرات (عرض النقد بالمعنى الواسع، سعر الصرف ، سعر الفائدة) ترتبط بعلاقات طردية مع الاستقرار النقدي، بينما كل من المتغيرين (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، معدل التضخم) ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستقرار النقدي.

٢- غالبية المتغيرات المستقلة للأنموذج المستخدم للبحث في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية بإتجاه واحد وأخرى باتجاهين مع المتغير التابع (SM) لأن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية لمعظم المتغيرات المبحوثة في المستويات المعنوية (١٪ ، ٥٪ ، ١٠٪). بمعنى إن المتغيرات المستقلة لهذا الأنموذج والمتغير التابع يتأثران ببعضهما البعض، وهذا دليل على قوة ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة لهذا الأنموذج والمتغير التابع.

٣- أظهرت النتيجة بأن لمتغير عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) تأثير إيجابي في الاستقرار النقدي، كما كانت متوقعة والتي تشير إلى زيادة هذا العرض بنسبة (١٪) والتي تصاحبها زيادة في الاستقرار النقدي بحدود (٦.٠٣٪)، وهذه النتيجة منطقية ، إذ إن زيادة عرض النقد يكون لها تأثير إيجابي على الاستقرار النقدي ولاسيما إذا كانت هذه الزيادة من العملات الصعبة.

٤- أشارت النتيجة إلى أن لمتغير سعر الصرف (ER) تأثير إيجابي في تحقيق الاستقرار النقدي، وهو مخالف لفرضية البحث والنظرية الاقتصادية والتي تثبت عكس ذلك ، لأنه كلما زاد سعر الصرف بنسبة (١٪) ستصاحبه زيادة في متغير الاستقرارالنقدي(SM) بحدود (0.013610%)، وأن أي تغيير في هذا السعر قد يؤثر في الاستقرار النقدي ، وذلك لأن سعر الصرف يعتبر من المؤشرات المهمة التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي.

٥- بالنسبة لمعامل متغير معدل التضخم (IF) فقد ظهر بأن قيمته معنوية وله إشارة سالبة. وهذا يعني أن هذا المعدل يستجيب سلباً للاستقرار النقدي، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية ومع التوقعات المسبقة للبحث الحالي. وتفسير النتيجة هو أنه بثبات بقية المؤشرات الاخرى المؤثرة في الاستقرار النقدي، إذا زاد هذا المعدل بـ (١٪) فانه يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي بنسبة (-0.123985 %)، وتعني هذه النتيجة بأنه يجب على البنك المركزي المحافظة على هذا المعدل عند ذلك المستوى التي تحقق الاستقرار النقدي.

٦- الأنموذج القياسي المقدر للبحث قد اجتاز كل من اختباري (CUSUM) و(CUSUMSQ)، عليه يمكن القول بأن الأنموذج المقدر هو أنموذج متسق، أي عدم وجود تغيرات هيكلية للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية المتضمنة في الأنموذج.

ثانياً: المقترحات

على ضوء ما الاستنتاجات نقترح مايأتي:-

١- ضرورة اسخدام مؤشرات السياسة النقدية من قبل البنك المركزي بشكل جيد ومواز وبأقل المخاطر الممكنة لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي.

٢- التنسيق بين عمل مؤشرات السياسة النقدية للبنك المركزي عند إتباع السياسات الاقتصادية سواء الانكماشية منها أو التوسعية كي لاتتعارض هذه المؤشرات في عملها مع بعضها البعض لضمان فاعلية تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية.

٣- الاستمرار في التصدي للارتفاع العام في مستوى الأسعار والذي يولد التضخم عن طريق الاشارات السعرية للبنك المركزي العراقي.

٤- ضرورة تفعيل دور السياسة النقدية ومؤشراته إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.

٥- على السياسة النقدية أن تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الاجمالي لغرض الوصول إلى توازن القطاعين النقدي والحقيقي.

Reference

Abu Shawar, Munir Ismail and Abdul Mahdi, Amjad (2011), Money and Banks, first edition, Arab Society Library, Amman.

Ackley, c. (1980), Macroeconomics: Theory and Policies, Volume 1, translated by Dr. Attia Mahdi Suleiman, Al-Mustansiriya University, Baghdad.

The Central Bank of Iraq (2003-2019), the annual economic report, the General Directorate of Statistics and Research, Baghdad.

The National Bank of Egypt (2003), Economic Bulletin, Volume 56, Issue 4, Cairo, Egypt.

Brigham, Eugene and Earhardt, Michael (2009), Theoretical Financial Management and Practical Application, translated by Surur Ali Ibrahim, Riyadh.

Butler, Rao and Roger Leroy Miller (1990), Applied Economic Measurement, translated by Amory Hadi Kazim and Saeed Ali Hadi, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad.

Bukhari, Lugo Moussa (2010), Foreign Exchange Policy and its Relationship to Monetary Policy, Hussein Al-Asriya Library for Printing, Publishing and Distribution, Lebanon.

Djebar, Bushra (2013), Monetary policy and its role in achieving monetary and economic stability, the case of Algeria (2013), an unpublished master's thesis, Larbi Ben M'hidi University, Algeria.

Haddad, Akram and Hathloul, Mashhour (2005), Money and Banks (Analytical and Theoretical Introduction), 1st Edition, Wael Publishing House, Amman.

Al-Dulaimi, Awad Fadel Ismail (1990), Money and Banks, Dar Al-Hikma for Printing, Baghdad.

Dakhil Allah, Salem Mahmoud (2014), Evaluating the Performance and Effectiveness of the Monetary Policy of the Central Bank of Libya, unpublished master's thesis, University of Benghazi, Libya.

Rahim, Hussein (2002), The Functions of Criticism in Economic Thought - A comparative study between Islamic economic thought and contemporary economic thought, PhD thesis, University of Algiers, Faculty of Economics and Management Sciences.

Razzaq, Hassan Muhammad Jawad (2011), The Impact of Monetary Policy on Financial Markets, Master's Thesis, University of Karbala.

Daoud, Husam and others (2001), Principles of Macroeconomics, second edition, Dar Al-Maysara Publishing, Amman.

Samuelson, Paul. A Nord House, Williams (2006), Economics, 1st Edition, Library of Lebanon Publishers, Beirut.

Al-Shammari, Nazem Muhammad Nouri (1989), Money and Banks, Dar Al-Kutub Press for Printing and Publishing, Mosul University, Mosul.

Al-Sadiq, Ali Tawfiq, and others (1996), Monetary Policies in the Arab Countries, Arab Monetary Fund, No. Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Ali, Abdel Moneim El-Sayed (1998), The Iraqi Economy, Where to, Reflections and Aspirations, The Arab Future Magazine, No. 2, Beirut, Lebanon.

Al-Ghalbi, Abdul-Hussein Jalil (2015), Central Banking (Theory and Policies), Volume 1, Al-Nibras Institution for Printing, Publishing and Distribution, Najaf Al-Ashraf.

Gupta, Duta Rupa, Fernandez, Gilda & Karakadag, Sim Karatadag (2006), Moving Toward Exchange Rate Flexibility How, When, and How Fast, Economic Issues, No. (38), International Monetary Fund.

Al-Quraishi, Medhat Muhammad (2007), Economic Development (Theories, Policies, and Topics), Dar Wael, first edition, Amman, Jordan.

Al-Mashhadani, Ahmed Ismail, and Al Tohme, Haider Hussein (2012), the role of monetary policy in achieving monetary stability in the Iraqi economy for the period (2003-2009).

Moftah, Saleh (2005), Money and Monetary Policy, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Egypt.

Al-Wazani, Khaled Wassef and Al-Rifai, Ahmed Hussein (2005), Principles of Macroeconomics between Theory and Practice, seventh edition, Wael Publishing House, Amman.

Yahya, Wedad Younis (2001), Critical Theory (Theories, Institutions, Policies), Al-Mustansiriya University, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad.

Gertler, Mark & Clarida, R, J, Gali, (2000) Monetary Policy Rules and Macroeconomic Stability: Evidence Some Theory, Quarterly Journal of Economics, Vol .105, No,1.

Risso, W. A., Barquet, A., & Brida, J. G. (2010). Causality between economic growth and tourism expansion: empirical evidence from Trentino-

Alto Adige.Tourism: An International Multidisciplinary Journal of Tourism, 5(2), 8798.

Labonte, Marc (2013), "Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions", Congressional Research Services, February 12.

Mankiw, Gregory N (2009), Macroeconomics, 7th Ed, Worth Publishers, Harvard University, U.S.A.

Pugel, Thomas A. (2007)," International Economics", 16th Ed, McGraw Hill, Irwin.

Schiller, Bradley R. (2003), The Economy Today, McGraw Hill Irwin, New York. Ninth Edition.

Pileam, Keith (2010), Finance and Financial Markets, 3rd Ed, Palgrave Macmillan, New York, U.S.A.

DNDWIVE Di, MANA genial, economics, sixth edition, Gajendra, Delhi, 2002.

Al-Rafi'i, Iftikhar Muhammad Manahi (2007), general liquidity and the effectiveness of monetary policy in controlling it with an applied reference to Iraq, PhD thesis, Al-Mustansiriya University.

Al-Jubouri, Khalaf Muhammad Hamad (2011), The Role of Central Bank Independence in Achieving Monetary Policy Objectives with Reference to the Iraqi Experience in the Light of the Central Bank of Iraq Law No. 65 of 2004, Tikrit Journal of Administrative Sciences, Volume 7, Issue (23), College of Administration and Economics Tikrit University.

Al-Jubouri, Abdul-Aziz Huwaish and Ibrahim, Hala Sahib (2002), The Evolution of the Functions of Commercial Banks in the Light of the Variables of the International Environment with Reference to the Central Bank of Iraq, Second Banking Conference, Central Bank of Iraq, Baghdad.

Central Bank of Iraq (2003), the annual economic report, the General Directorate of Statistics and Research, Baghdad.

Central Bank of Iraq (2014), Annual Economic Report, General Directorate of Statistics and Research, Baghdad.

Handa, Jagdish (2009), Monetary Economics, 2nd Edition, Taylor & Francis Group, New York.

Al Tohme, Haider Hussein (2016),The Central Bank's Strategy and the Possibility of Correcting the Path, University of Karbala, Center for Strategic Studies .